

التكتيك الجديد للاحتلال الأميركي في سورية: ماذا بعد انتحار «جيش الإسلام»؟

فرنسا- فراس عزيز ديب

هكذا، تكثّر إرهابيو جيش الإسلام في دوما بعهدهم وتراجعوا عن الاتفاق الذي يقضي بإجلاء الإرهابيين وعائلاتهم إلى جرابلس، مقابل عودة أجهزة الدولة الرسمية إلى المدينة وتسوية أوضاع من يريد التسوية. اتفاق هدفت الدولة أساساً من السير فيه لحقن الدماء رغم قدرتها الكاملة على اقتحام المدينة التي تعتبر عسكرياً بحكم الساقطة، ليعاود الإرهابيون استهداف دمشق بقذائف الحقد والتطرف ما خلف شهداء وجرحي.

بالتأكيد أن التراجع عن الاتفاق لم يأت عن عبث، لأن هؤلاء الإرهابيين كمن وضع حبل المشنقة حول رقبتهم، وبدا التراجع عن تنفيذ الاتفاق يستند لأسباب عدة منها غير المباشرة والتي تمثلت بخوفهم من التوجه إلى مناطق تسيطر عليها الميليشيا المسلحة من تركيا وبالتالي قطر، عندها ستكون ميليشيا «جيش الإسلام» المدعومة سعودياً أشبه بالحلقة الأضعف في مسلسل تصفية الحسابات الخليجية الخليجية، أما السبب المباشر فهي رغبة سعودية بعدم إغراق «حريري سورية» لانتقاء الحاجة إليهم، تحديداً أن هذا التنظيم لم يعد قادراً بعدما حققه الجيش العربي السوري والحلفاء في الغوطة أن يشكل إزعاجاً لنظام الحكم القائم، فكان التوجه السعودي الجديد وبضغط أميركي بفككتة كل التفرعات الوكيلية على الأرض، واقتصار المهمة على الأصلي، فكيف ذلك؟

في العمل السياسي، فإن طلب اللقاء الصحفي لوسيلة إعلامية مع شخصية سياسية ما قد يكون سابقاً للقاء بأسابيع وربما أشهر، لكن هذا لا يمنع أن يكون هناك لقاءات صحفية يجري ترتيبها على عجل تكون مدفوعة الأجر من قبل صاحب الطلب، لأنها مرتبطة برسائل ما يراد توجيهها، أو أوعز إليه بضرورة توجيهها. هذه الحالة تنطبق تماماً على ما جرى مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان في الأسبوع الماضي، إذ لم يكد يفج خبر مقابلته الأولى مع مجلة «ذا أتلانتك»، حتى عاجلنا ببقاء خبر مع مجلة «التايم» تؤكد مصادر مقربة من المجلة أنه لم يكن مدرجاً في برنامجها، وما يثبت هذه الفرضية أن كلا اللقائين لم يحملا ما هو مهم بل بتاتا نوعاً ما، تكراراً لعملية التجميل الذاتية التي يتبعها ولي العهد ويعتمد فيها على صحفيين عرب

وأجانب، لكن ما يميز اللقاء الثاني مع مجلة «التايم» أنه تلا الكلام الذي أطلقه الرئيس الأميركي دونالد ترامب عن نيته سحب قواته من سورية، وسبق تأكيدات مجلس الأمن القومي الأميركي بأن ترامب وافق على التمدد لبقاء القوات الأميركية في سورية، فما الذي جرى في الساعات الأخيرة لتقلب الأمور بهذه الطريقة رأساً على عقب؟ منذ اندلاع الحرب على سورية، اعتمدت «إسرائيل» منجهاً واضحاً في طريقة تعاملها مع المعارضين السوريين الراجين بكسب ودها وهو وضعهم أمام خيارين، إما علانية العلاقة أو لا علاقات ولا دعم، كان الصهانية يرغبون من ذلك كسب تقطعتين: الأولى القول إنهم موجودون وبقوة في الملف السوري والثاني تعويمهم ك«دولة» كما غيرها من دول العالم التي يورها السوريون الهاربون من «جحيم النظام المعادي لها»، نجحوا في ذلك لحد بعيد إذ إنه ومنذ الأشهر الأولى خرج الدعم الإسرائيلي للمعارضات السورية إلى العلن، هذا الأسلوب في استثمار حاجة ولهاث الراجين في قلب «النظام السوري» كما يسمونه، يبدو أنه أعجب الرئيس الأميركي دونالد ترامب وأراد تطبيقه على أهم تابعين له في المنطقة وهم «أل سعود» و«أل نهيان»، إذ بدأ ترامب وكأنه يكره اتفاقيات الغرف المغلقة بل إنه يريد كل شيء في العلن، حتى ولو كان هذا الأمر مرتبطاً بالتكتيك الجديد في إدارة الحرب على سورية ومعنى آخر: لا حاجة بعد اليوم لتنظيمات تفتتح جيهاث هنا وهناك طالما أن الجيش السوري يتقدم، عليكم تركيز الدعم فقط على وجود القوات الأميركية في شرق سورية فهي الكفيلة بإبقاء حالة اللا هزيمة واللا انتصار لكل الأطراف ودون الحاجة للمزيد من المعارك، فما هي الدلائل على البدء بالاستراتيجية الجديدة؟

لم يكن كلام الرئيس الأميركي عن سحب قواته من سورية فقط هو الغريب، تحديداً أن المتابع للشأن الأميركي بات يدرك تماماً أن ترامب أضعف بكثير من الموقف بوجه المؤسسة العسكرية وهي الحاكم الفعلي للولايات المتحدة، لكن الأكثر غرابة كان حديثه عن إنفاق عشرات التريلونات من الدولارات دون الاستفادة منها وهي كذبة بدت مناسبة جداً لكذبة «أول نيسان»، تحديداً أن

القاصي والداني يعلم أن القواعد الأميركية المنتشرة في منطقة الخليج مثلاً «مسبقة الدفع»، حتى الأسلحة التي يتم توريدها لميليشيا «قوات سورية الديمقراطية - قسد» فهي لا تدخل ضمن برنامج المساعدات الأميركية المزعوم بل يتم تسليمها من سرقة النفط السوري في الحقول التي تجميعها القوات الأميركية. هذا التصريح والطلب من السعودي حصراً الدفع كان من الممكن أن يتم ضمن الاجتماعات التي جمعتهما، لكن ترامب أراد قول ذلك علانية إننا لسنا هنا من أجل الابتزاز المادي فقط كما يريد البعض أن يفسر مجمل تصرفات ترامب، بل أراد القول لمن يعينهم الأمر دولا وغير دول: إن هناك تكتيكاً جديداً لإدارة الحرب على الأرض السورية ومعنى آخر: لم تعد الحرب على الأرض السورية عبر تنظيمات تدعمها الولايات المتحدة وغير الولايات المتحدة، بل هي حرب مع الولايات المتحدة وحلفائها، هو توجه أخطر بكثير من موضوع الابتزاز المالي وما يعززه كلام محمد بن سلمان الأخير الذي بدأ قبولاً ضمنيًا ليس فقط بدفع كامل التكاليف الناتجة عن بقاء القوات الأميركية في سورية، لكنه نقل الصراع من دعم مجموعات إرهابية في سورية إلى مستوى أن الوجود الأميركي ضمانة لدول المنطقة، وهو ما عناه بقوله إن الوجود الأميركي شرق سورية يساهم بقطع الطريق الممتد من إيران إلى حزب الله، ويساهم بحماية دول المنطقة من العديد من المشاكل، وبالتأكيد لا يمكننا الجلوس طويلاً لنفكر بدول المنطقة التي عنانا ابن سلمان، التي حكماً على رأسها يأتي الكيان الصهيوني فماذا ينتظرنا؟ وعندما نتحدث عما ينتظرنا فإن السؤال المنطقي ماذا عن الطرف الآخر؟

حتى هذا السؤال يبدو الآن محالاً أوجه لأننا حينها سنسأل من هو الطرف الآخر، وإذا كنا نكتفئ فرض أن سورية وروسيا وإيران هم ذلك الطرف، فهل يجب علينا إضافة تركيا إليهم، تحديداً أن البعض يبالغ بتفاهله حول سلوك رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان، مبالغة الأوصال صحيفة «كبهان» الإيرانية مثلاً للخروج بمانشيتين يصف الاجتماع الذي انعقد في أقرة وضم كلا من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والإيراني حسن روحاني، ورئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان بأنه «أثبت هوية انتصاركم ولنا انتصاراتنا.

دول عدم الانحياز طالبت «إسرائيل» بالانسحاب غير المشروط من الجولان

«إعلان باكو» يؤكد ضرورة التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية

النصرة، وكل التنظيمات والكيانات الأخرى المرتبطة بها في سورية وفي أجزاء كثيرة من بلداننا العربية ودول العالم، تمثل دليلاً على تقادم ظاهرة الإرهاب وبلوغها حدوداً غير مسبوقة في الإجماع.

وأكد الجعفري أن الطريق للقضاء على الإرهاب معروف للجميع وذلك من خلال التنفيذ باتخاذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة واتخاذ إجراءات رادعة حقيقية لمساءلة الدول الداعمة والممولة للإرهاب.

وشدد الجعفري على أن المستفيد الأول مما يجري في سورية والمنطقة هو كيان الاحتلال الإسرائيلي الذي يستمر ومنذ عقود بعروبته المعبودة دون وازع أو رادع أو عقاب، محمداً التأكيد على حق سورية القانوني المشروع وغير القابل للتصرف في استعادة الجولان السوري المحتل كاملاً حتى خط الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧ وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأوضح أن سورية تجد موقفها المبدئي الداعم لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على كامل ترابه الوطني وعاصمتها القدس وضمان حق العودة للاجئين وفقاً لقرار رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٨.

وشدد على أن حل الأزمة هو حل سياسي مبني على الحوار السوري السوري بقيادة سورية ومن دون تدخل خارجي، داعياً دول الحركة إلى التضامن مع سورية بالمطالبة بإدانة العدوان العسكري لكل من الولايات المتحدة الأميركية وتركيا على أراضيها.



صورة جماعية تضم المشاركين في الاجتماع الثامن عشر لدول عدم الانحياز في العاصمة الأذربيجانية باكو أمس (عن الإنترنت)

خرجوا عن مبادئها تحت ذرائع واهية، مشدداً على أن تعزيز السلم والأمن الدوليين يتطلب التصدي لمارسرات حكومات هذه الدول التي جعلت من نفسها أداة لخدمة الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وكانت سورية شاركت في الاجتماع الثامن عشر لوزراء خارجية دول حركة عدم الانحياز الذي عقد في باكو ممثلة بجنود سورية الدائم لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري. وأول من أعض أعضاء الحركة التي يرتكبتها تنظيميا داعش و«جبهة

منطقة الشرق الأوسط من كل أسلحة الدمار الشامل وطالبوا بالوفاء الفوري وغير المشروط بالتزاماته والانسحاب الكامل من الجولان حتى خط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧.

كما أكد الوزراء في الوثيقة على مبادئ مؤتمر بانندونغ العشرة ولاسيما مبادئ الاحترام السيادة والمساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتسوية النزاعات بالطرق السلمية وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، وجدد الوزراء المطالبة بإخلاء

مع سورية، داعين إلى محاسبة «إسرائيل» على أعمالها العدوانية. وشددوا على ضرورة التوصل إلى حل سياسي سلمي للأزمة الراهنة في سورية عبر العملية السياسية بقيادة سورية، استناداً لبين جنيف وقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٤ ودعوا إلى تعزيز إيصال المنطقة والعالم.

واستنكر الوزراء الأعمال العدائية التي يرتكبتها كيان الاحتلال الإسرائيلي ضد سورية بما في ذلك الاعتداءات الأخيرة والدعم الإسرائيلي للتنظيمات الإرهابية جنوب سورية وعبروا عن تضامنهم

شدد وزراء خارجية دول حركة عدم الانحياز ضرورة التوصل إلى حل سياسي سلمي للأزمة في سورية، وأدانوا الإرهاب الذي يستهدف داعين إلى محاسبة الاحتلال الإسرائيلي على الاعتداءات التي ارتكبتها مؤخراً ضد هذا البلد، ومطالبين بإياه بالانسحاب الكامل من الجولان السوري المحتل، حتى خط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧.

وأدان الوزراء في الوثيقة الختامية التي صدرت عن الاجتماع الثامن عشر في العاصمة الأذربيجانية باكو أمس، بحسب وكالة «سانا» للأنباء، الإرهاب الذي يستهدف سورية وعبروا عن تضامنهم مع كل الدول التي تعاني من ظاهرة الإرهاب وطلبوا بالتصدي لها ومكافحتها.

كما أدان الوزراء في الوثيقة الختامية التي أطلق عليها «إعلان باكو السياسي» وتم تبنيها بالإجماع، ممارسات وجرائم تنظيمي داعش و«القاعدة» الإرهابيين والتنظيمات الإرهابية الأخرى المرتبطة بها في سورية والعراق وليبيا ودول أخرى، مشيرين إلى أن التهديد الإرهابي لا يقتصر في آثاره على هذه الدول وإنما يمتد إلى بقية دول المنطقة والعالم.

واستنكر الوزراء الأعمال العدائية التي يرتكبتها كيان الاحتلال الإسرائيلي ضد سورية بما في ذلك الاعتداءات الأخيرة والدعم الإسرائيلي للتنظيمات الإرهابية جنوب سورية وعبروا عن تضامنهم

وكالات

فوضى وعمليات تصفية وحرب شوارع بين ميليشيات «قسد» «المقاومة الشعبية» تنطلق في الحسكة ضد الاحتلالين الأميركي والتركي

الوطن - وكالات

بينما تم الإعلان عن «المقاومة الشعبية» في الحسكة ضد الاحتلالين الأميركي والتركي، عمت الفوضى وحرب الميليشيات بين مكونات «قوات سورية الديمقراطية - قسد»، التي بدأت عمليات تصفية ضد بعضها البعض.

وتداولت صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي أمس بياناً تحت عنوان «المقاومة الشعبية في الحسكة». وجاء في البيان: «نحن أبناء الحسكة نعلن المقاومة يشتي أنوعاً ضد الاحتلالين الأميركي والتركي، الذين يهدفان إلى احتلال طويل الأمد وتقسيم البلاد وإثارة التفرقات الطائفية، وتوعد به التحرك عسكرياً ضد الاحتلال وجنوده وقواعده، وكان بيان مصور تناولته مواقع التواصل الاجتماعي، أواخر شهر شباط الماضي، أعلنت فيه مجموعة مسلحة تشكيل «المقاومة الشعبية في المنطقة الشرقية»، وتوعدت فيه به استهداف القوات الأميركية التي دمرت الرقة وكل من يساندتها، مطالبة المدنيين بالمشاركة في المقاومة عبر تنفيذ الاعتصامات والاحتجاجات والإضرابات».

في سياق آخر، تحدثت الاشتباكات بين مسلحين يتبعون لدقات سورية الديمقراطية «قسد» وأخرين مما يسمى «لواء ثوار الرقة» التابع لها أيضاً قرب قرية القحطانية شمالي شرقي البلاد، ما أدى إلى جرح أحد مسلحي «قسد» واعتقال ثمانية من الطرفين، وتعتبر «وحدات حماية الشعب» الكردية العمود الفقري ل«قسد»، وفي الوقت ذاته تشكل النزاع العسكري لحزب «الاتحاد الديمقراطي - با يا دا» الكردي، والذي تعتبر قوات «الأسايش» ذراعاً الاستخباراتية.

ونقلت وكالات معارضة، عن مصادر متقاطعة من «لواء ثوار الرقة» وقوات «أسايش»، أن الاشتباكات اندلعت بالأسلحة الخفيفة فجر أمس بين مسلحين من «قسد» يستقلون سيارات على غرب قرية القحطانية، مع خمسة مسلحين من «ثوار الرقة» على خلفية اشتباكات سابقة دارت بين الطرفين أول من أمس في ريف القريه.

وأفادت المصادر، بأن المواجهات أدت لجرح أحد مسلحي «قسد»، لتقوم بعدها «حماية الشعب» باعتقال ثمانية مسلحين المشتبهين، على حين تمكن الآخرون من الفرار، من دون تحديد الجهة التي يتبع لها الموقوفين.

وكان «ثوار الرقة» رفض الشهر الماضي طلباً ل«قسد» بإرسال مسلحين منه إلى شرق مدينة عين عرب، للمشاركة بمعارك مرتقبة ضد الجيش السوري ومرتزقته، على حين اكتفى بنشر مسلحيه ضمن حواجز أمنية في مدينة الرقة وبعض القرى في المنطقة.

وكانت «قسد» استبعدت «ثوار الرقة» من المشاركة في معركة السيطرة على مدينة الرقة، على الرغم من كونه من أكبر الميليشيات العربية في المحافظة والمتحالفة مع «قسد».

في الغضون، اعتقلت «أسايش» ١٢ شاباً في قرية كسرة فرج جنوب مدينة الرقة، بعد العثور على جثة أحد مسلحي «قسد» قرب القرية.

وذكر مصدر من «الأسايش» وفق وكالات معارضة أنهم اعتقلوا الشبان الـ١٢ بعد العثور على جثة مسلح من «قسد» في إحدى المزارع غرب القرية، تعود ملكيتها لشخص يدعى «أحمد شكري» صباح أمس.

بالتزامن مع ذلك، نفذ مسلحو «حماية الشعب» حملة مدهامة لبعض المنازل في حي المنقلب شرقي مدينة الرقة، بحثاً عن أسلحة لدى الأهالي، من دون توفّر أبناء عن وجود حالات اعتقال. وفي السياق ذاته، عثرت «الأسايش» أمس على عبوة ناسفة داخل إحدى السيارات المرموقة في الحي الثاني بمدينة الرقة، دون معرفة الجهة المسؤولة عن وضعها.

وشهدت مدينة الطبقة أمس استفزازاً أمنياً ل«قسد» بعد العثور على جثة أحد مسلحي «أسايش» داخل إحدى حاويات القمامة بالمدينة.

من جانب آخر تحدث مصادر محلية من داخل مدينة تل أبيب المتاخمة للحدود السورية التركية في ريف الرقة الشمالي، وفق وسائل إعلامية داعمة للمعارضة، أن انفجاراً من المدينة الليلية الماضية، مرجحة أن يكون الانفجار ناتجاً عن استهداف لأحد مقرات «حماية الشعب».

وأوضحت المصادر، أن الانفجار استهدف «المربع الأمني» ومنطقة الإسكان، وهي المدينة الجديدة التي تضم مقرات أمن وقادة ميليشيا «قسد» من دون معرفة الخسائر الناتجة عنه، حيث أعقب الانفجار استنفاً في صفوف «حماية الشعب» والقنصل التجاري الكهربائي عن المدينة وضواحيها. ورحبت بعض المصادر أن يكون الانفجار ناتجاً عن استهداف المدفعية التركية لأحد مقرات «حماية الشعب» في قرية منبج القريبة من السلك الحدودي، منوهة إلى أن القرية الواقعة على تلة وتطل على مدينة «أجدا كالا» التركية تعتبر أبرز مواقع تركز «حماية الشعب» في المنطقة.

هدنة أسبوع لإيقاف «اقتتال» ميليشيات الشمال.. وترجيحات بفشلها

وأضاف التقرير: لقد «كان نفور الحاضنة الشعبية عنها المائل الأكبر على فشلها في تحقيق ما ترمي إليه من تفكيك ما يسمى الإمارة الإسلامية في بلاد الشام، ففجأت إلى التهريب ضد المدنيين، والعسكرة والاقتتال مع الضاللات الأخرى بعد شعورهم بأن البساط بدأ ينحسب تدريجياً من تحتها، واستفالة الاتراك لباقي الفصائل ومحاصرة الهيئة وترجع نطاق سيطرتها، ليقصّر على بعض أرباب ريف حلب وحماة ومدينة إدلب المعقل الرئيسي لها».

ولفت التقرير إلى أنها «كغيرها من التنظيمات الجهادية عثت هيئة تحرير الشام على تشكيل ذراع مدنية لها لتولي الشؤون المحلية في المناطق الخاضعة لسيطرتها، فكانت «سواعد الخير» هي الاسم المدني للهيئة التي شكلتها العام الماضي».

ونقل التقرير عن نشطاء من إدلب أن «أهالي مدينة إدلب يشكون من ممارسات مجموعة سواعد الخير، وتدخّلها في كل صغيرة وكبيرة، فيقومون بملاقحة المحال التجارية والمدنيين بحجة تطبيق الشريعة». وفي السياق ذاته قال عضو إحدى المنظمات المدنية في قلب مدينة إدلب والذي فضل عدم ذكر اسمه وفق المواقع: إن «هيئة تحرير الشام أسست في الصيف الماضي مكتب شؤون المنظمات في الشمال السوري، والتي قالت إنه لتنظيم العمل الإنساني، إلا أنه في الحقيقة وسيلة للرض الأتوات والحكم في جميع المساعدات التي تقدم من المنظمات الإغاثية».



مجموعة عناصر تابعة لميليشيا «جبهة تحرير سورية» في ريف حلب الغربي (عن الإنترنت - أرشيف)

ويرى متابعون للتنظيمات الإرهابية في سورية، أن مصير المحاولة الجديدة سيكون القفل كسابقاتها من المحاولات، لأن كل تنظيم يرمي إلى تصفية الآخر بهدف السيطرة والنفوذ. وشهدت محاولات وقف الاقتتال بين الطرفين في إدلب هدوءاً حذراً منذ أيام، إلا أنها مستمرة على أشدها في ريف حلب الغربي حتى ساعة إعداد هذه المادة، بحسب المواقع المعارضة.

وشهدت إدلب توتراً كبيراً في الأيام الماضية، إذ عثرت «تحرير الشام» مفاوضات لوقف حرب الإغناء، واحتجزت وفداً من «تحرير سورية» كان في طريقه للاجتماع مع قيادات منها.

مشاكل الساحة بشكل عام، كما يجري إطلاق سراح المحتجزين من الطرفين، وهو ما أدى لجميع الأطراف الموافقة عليه. واقتتل الطرفان منذ ٢٠ من شباط الماضي، وتكررت محاولات وقف الاقتتال بين الطرفين بوساطة، إلا أن جميعها باءت بالفشل. وطرحته مجموعة من «الشايع» والعلماء والفعاليات المدنية، الثلاثاء الماضي، مبادرة تحت اسم «اتحاد المبادرات الشعبية» لوقف الاقتتال.

ودعا «اتحاد المبادرات» الطرفين إلى الإعلان التزاماً عن وقف الاقتتال بشكل دائم على

وكالات

ترددت أنباء أمس عن هدنة لمدة أسبوع بين تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وميليشيا «جبهة تحرير سورية»، في محافظة إدلب وريف حلب الغربي، لإيقاف حرب الإغناء الدائرة منذ أسابيع بين الطرفين وسط ترجيحات بأن يكون مصيرها الفشل.

جاء ذلك في وقت أكد تقرير أنه ورغم محاولة «النصرة» تغيير اسمها وطريقة تعاملها في سورية، إلا أنها لم تستطع التغيير من إيدولوجيتها وطريقة تعاملها في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

وذكر ما يسمى «اتحاد المبادرات الشعبية» عبر «تلغرام» أمس، بحسب مواقع الكترونية معارضة، أنه «تم الاتفاق بين الطرفين على هدنة لمدة أسبوع تبدأ من الساعة ١٢ من ليل الجمعة، حتى الساعة ١٢ من ليل الجمعة المقبل».

وأوضح أنه خلال فترة وقف إطلاق النار سيتم بحث الملفات العالقة بين «تحرير سورية» و«صقوف الشام» من جهة و«هيئة تحرير الشام» الواجهة الجديدة ل«النصرة» من جهة أخرى.

ووفق المواقع المعارضة فقد «أبدى الطرفان موافقتهم على الهدنة، على أن يتم فيها إطلاق سراح المحتجزين والمعتقلين». ونقلت وكالة «إبنا» التابعة ل«النصرة» عن عضو المكتب الإعلامي ل«تحرير الشام»، يوسف الحسين، أن الهدنة سيتم فيها بحث